القادة حملوا توني بلير المسئولية

فشل قمة بروكسل في الاتفاق على ميزانية الاتحاد يعمق الجراح الأوروبية

■ بروكسل/ ا ف ب

بعد النكسة التي تسبب بها، رفض الناخبين الفرنسيين والهولنديين للدستور الأوروبي، دخل الاتحاد الأوروبي فجر أمس في إحدى أكثر الأزمات خطورة في تاريخه، إثر فشل القادة الأوروبيين في الاتفاق حول موازنة الاتحاد بعد قمة استمرت يومين في بروكسل.

وبعد ١٤ ساعة من المحاولات الشاقة اضطرت لوكسمبورج التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي حتى نهاية يونيو، أن تقر بفشل القمة فجر أمس.

وقال رئيس حكومة لوكسمبورج جان كلود يونكر، الذي بدا التوتر عليه واضحاً: إن أوروبا تواجه أزمة عميقة، وأكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك أيضاً أن أوروبا تواجه أزمة خطرة وانتقد الأنانية التي أبدتها دولتان أو ثلاث دول.

ورأى يونكر وشيراك والمستشار الألماني جيرهارد تردوي أن المسئول عن هذا الفشل هو رئيس الحكومة البريطاني توني بلير.

واتهم يونكر نظيره البريطاني بدون تسميته بالتسبب بفشل القمة عبر مطالبته بإعادة النظر في الميزانية ككل وخصوصاً في السياسة الزراعية المشتركة التي تدافع عنها فرنسا بشراسة، وقال يونكر: إن من يطلب حلاً كهذا يريد الفشل.

من جهته قال شرودر: أعتقد أنه كان في الإمكان التوصل إلى اتفاق، وسبب عدم تحقيق ذلك هو الموقف غير المرن للبريطانيين والهولنديين، وأكد أن هذين البلدين يتحملان مسئولية أمام التاريخ الأوروبي.

وتمسك بلير حتى النهاية برفض تقديم أي تنازل في ما يتعلق بالاستثناء الذي حصلت عليه بريطانيا في ١٩٨٤م لخفض مساهمتها المالية في الميزانية الأوروبية.

وبعد أن كانت معزولة في البداية، نجحت بريطانيا في التحالف مع هولندا والسويد، وكذلك إسبانيا الذي شكل تبنيها للموقف البريطاني مفاجأة لرفض مشروع الميزانية الممتد على سبع سنوات بقيمة ٨٧٠ مليار يورو.

ورفض بلير جميع أشكال التسويات التي عرضها عليه يونكر بما في ذلك تجميد قيمة المشاركة البريطانية المقلصة في الموازنة مع وعد بإعادة النظر في السياسة التمويلية عام ٢٠٠٨م على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل.

وفي النهاية رأت بريطانيا أن الحلول التي عرضتها رئاسة الاتحاد لا تؤمن الضمانات اللازمة، وقال مسئول بريطاني: إن الكلمات المقترحة لم تكن واضحة.

ورد بلير على انتقادات يونكر وشيراك وشرودر مكرراً رغبته في أن تغير أوروبا أولوياتها في الميزانية.

وقال بلير: من الضروري أن نغير السرعة لنتأقلم مع العالم الذي نعيش فيه، ولم يتوان عن وصف هذه المرحلة بأنها فرصة للتغيير.

وخلافاً لكل التوقعات اقترح الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ومعظمهم من المعسكر الشيوعي السابق في اللحظة الأخيرة أن تخفض الحصة المخصصة لهم في الموازنة.

وقال يونكر أنه شعر بالخجل عندما سمع جميع الدول الأعضاء الجديدة الواحدة تلو الأخرى، والواحدة منها أفقر من الأخرى، تقول أنها مستعدة للتخلي عن جزء من المساعدات المخصصة لها على أمل التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة رغم فشل المفاوضات.

وبعد ظهر الجمعة، كشف يونكر جهوده لإنجاح القمة عبر عقد لقاءات جانبية مع شيراك وبلير ومع رؤساء حكومات الدول الممولة الكبيرة كالسويد وهولندا.

وكان رئيس الحكومة الهولندي بان بيتر بالكينيندي يتعرض لضغوط كبيرة خصوصاً بعد رفض الناخبين الهولنديين الواسع للدستور الأوروبي في الأول من يونيو.

وعلق رئيس الحكومة الإيطالي سيلفيو برلوسكوني على فشل القمة قائلاً: لكل بلد مصالحه، هنا تلتقي جميع المصالح وغالباً ما تكون هذه المصالح متناقضة ولذا من الصعب التوصل إلى حل.

أما رئيس الحكومة الإسباني خوسيه لويس ثاباتيرو، فقد برر موقفه الرافض للتسوية حول الميزانية بالقول: لدينا هدف واضح هو أن يتم خفض المساعدات التي تقدم لإسبانيا تدريجياً قدر الإمكان.

وأضاف: إن الاقتراح الأخير الذي قدمته الرئاسة (لوكسمبورج) لم يكن مرضياً بشكل عام. ومع فشل هذه القمة، قد تزداد حدة الأزمة التي ادت حتى الآن إلى طرح تساؤلات حول سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي والقت بظلالها على ما بعد أهم إنجاز وحدوي أوروبي وهو العملة الموحدة.

وبالرغم من الصدمة التي سببها رفض الناخبين للدستور الأوروبي، رفض القادة الأوروبيون أي إعادة نظر في هذه المعاهدة الدستورية، لكنهم اتفقوا على تمديد مدة عملية المصادقة على الدستور حتى ٢٠٠٧م وذلك للحد من تأثير الرفض الفرنسي والهولندي على باقي البلدان الأوروبية.

وأدى هذا القرار مباشرة إلى تأجيل عملية التصديق على الدستور الأوروبي في ست دول "الدنمارك، السويد، فنلندا، البرتغال، تشيكيا، وإيرلندا".

وربما من سخرية القدر أن تكون بريطانيا هي من سيتولى الرئاسة الدورية للاتحاد ابتداء من بداية يوليو، وستلقي على عاتق هذا البلد المعروف بفتوره الأوروبي، مهمة لم شمل أوروبا المشلولة.

وقال جان كلود يونكر ساخراً: إن الرئاسة البريطانية ستقدم برنامجها في ٢٣ يونيو ولن أكون حاضراً لأن التاريخ يتزامن مع العيد الوطني في لوكسمبورج.

وبعد أن وجهت أصابع الاتهام نحوه على أنه المسئول عن فشل قمة بروكسل، أطلق رئيس الحكومة البريطاني توني بلير نداءً من أجل إجراء حوار في العمق حول مستقبل أوروبا، معتبراً أن الأزمة يمكن أن تتحول إلى فرصة للتجدد.

وقال بلير: أمل أن نتمكن من المضي قدماً، مدافعاً بذلك عن الموقف البريطاني الرافض لإعادة النظر في الامتياز الممنوح لبريطانيا والذي يقلص المساهمة البريطانية في الموازنة الأوروبية.

وأضاف بلير: إذا أردنا أن ننهي الاستثناء البريطاني فعلينا أن ننهي أسباب هذا الاستثناء، إنها علة أساسها علة أخرى، مذكراً بأن ٤٠٪ من الموازنة الأوروبية يتم تخصيصها لتمويل السياسة الزراعية المشتركة.

وأشار بلير إلى أن مشروع الموازنة المطروح يخصص للزراعة سبع مرات أكثر مما يخصصه للعلوم والتكنولوجيا والتنمية والتعليم، ورفض بلير الأولويات التي تطرحها هذه الموازنة، واعتبر أن هذه الأولويات لا تتطابق مع الإصلاحات التي يحتاجها الاتحاد في القرن الحادي والعشرين.

ودعا بلير الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد ابتداءً من الأول من يوليو في ظل إحدى أهم الأزمات التي تعصف بالمشروع الأوروبي الوحدوي، إلى إقامة حوار في العمق حول أوروبا، مؤكداً أنه الوقت المناسب لإقامة هذا الحوار.

وقال بلير: إن الأوروبيين عبروا عن مخاوفهم التي يجب أن نستمع إليها لتحديد جدول أولويات يتطابق مع تطلعات الأوروبيين، وأشار بشكل خاص إلى مسائل كالعولمة والأمن والجريمة والهجرة.

واعتبر بلير أن الأوروبيين ليسوا راضين عن الوجهة التي اتخذتها أوروبا، وشدد على أهمية التواصل مع الناس لإعادة إيجاد مثال أوروبي نسعى إلى تحقيقه.

وقال بلير: من الضروري أن نغير السرعة لنتأقلم مع العالم الذي نعيش فيه، واعتبر أن المرحلة هي فرصة للتجدد.

ونفى بلير أن تكون بريطانيا معزولة في مقاربتها لهذه الأفكار في حين أكد مسئولون بريطانيون أن فنلندا وهولندا وإسبانيا والسويد وقفت إلى جانب بريطانيا في القمة .

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في افغانستان:

طالبان تكثف هجماتها .. وواشنطن تنتقد موقف باكستان

■.. كابول/ وكالات

هاجم مسلحون من حركة طالبان البلدة الرئيسية في إحدى المقاطعات الأفغانية الجنوبية لليلة الثانية على التوالي واسروا (١٨) شرطياً بعد يوم من احتجاز أكثر من عشرة أشخاص آخرين.

وقال ضابط كبير بالشرطة في قندهار ان المبنى الحكومي الرئيسي في بلدة ميان نيشين خضع لسيطرة عناصر طالبان .

وقال الضابط الذي رفض ذكر اسمه: ان طالبان حاصرت المقار الحكومية واسرت ١٨ ضابطا، وأضاف: حتى الآن لا تزال المقار الحكومية تحت سيطرة طالبان."

وميان نيشين التابعة لاقليم قندهار كانت مسرحا لعمليات مشتركة نفذتها القوات الأفغانية والقوات التي تقودها الولايات المتحدة أوائل الأسبوع الماضي والتي قال مسؤولون حكوميون ان تسعة من المسلحين قتلوا فيها.

ويوم الخميس الماضي أسرت طالبان ١١ ضابطا بالشرطة اضافة إلى قائد شرطة المقاطعة ومسؤول كبير بالحكومة المحلية في ميان نيشين وقالت ان مصيرهم ستقرره قيادة الحركة.

وتصاعد العنف المرتبط بطالبان في جنوب البلاد وشرقها مما زاد المخاوف بشأن أمن الانتخابات البرلمانية المقررة في ١٨ سبتمبر المقبل ،ووقع اغلب العنف في قندهار.

وقال جلاب شاه علي خيل المتحدث باسم مقاطعة زابل: إن المسلحين هاجموا مواقع الحكومة في منطقة داي تشوبان بالمقاطعةالواقعة الى جوار قندهار.

وقال: إن اربعة مسلحين قتلوا ولم تقع خسائر بين صفوف القوات الحكومية بينما قال عبد اللطيف حكيمي المتحدث باسم طالبان ان المسلحين قتلوا ثلاثة من رجال الشرطة ومات مسلح واحد.

وانفجرت قنبلة زرعت على جانب احد الطرق في اقليم هلمند المجاور وأسفرت عن مقتل جندي وإصابة ثلاثة من رجال الشرطة من بينهم قائد شرطة أحدى المقاطعات.

واصيب اربعة من جنود الولايات المتحدة بجراح في هجوم انتحاري خارج مدينة قندهار حيث قتل اكثر من عشرين شخصا في هجوم انتحاري بالقنابل على مسجد في الأول من يونيو .

وهددت طالبان بمزيد من العنف وقالت الحكومة الافغانية ان المسلحين ربما يصعدون هجماتهم قبيل الانتخابات.

الى ذلك لمح السفير الامريكي السابق لدى أفغانستان إلى أن زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر يختبيء في باكستان وانتقد بشدة فشل باكستان في التحرك ضد زعماء الحركة.

وأبلغ زالماي خليل زادة محطة تلفزيون أينا الأفغانية ان محطة تلفزيونية باكستانية أجرت مقابلة مع الملا أخطر عثماني القائد الكبير بحركة طالبان في وقت كان يدعي فيه المسؤولون الباكستانيون أنهم لا يعلمون شيئا عن مخابيء زعماء طالبان.

وقال خليل زادة في مقابلة أذاعتها المحطة التلفزيونية الأفغانية: إذا كانت محطة تلفزيونية يمكنها التواصل معهم (زعماء طالبان) فكيف لا يمكن لجهاز مخابرات تابع لدولة تمتلك قنابل نووية إلى جانب أعداد كبيرة من قوات الأمن والجيش العثور عليهم،وقال خليل زادة: الملا عمر وزعماء طالبان الآخرون كان يحتمل أنهم متواجدون في باكستان."

وأضاف: السيد عثماني وهو أحد زعماء طالبان تحدث إلى محطة جيو التليفزيونية الباكستانية في وقت كان المسؤولون الباكستانيون يدعون فيه انهم لا يعرفون مكانهم."

ونشرت هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) نصا باللغة الانجليزية للمقابلة التي أجراها خليل زادة الأمريكي من اصل أفغاني مع أينا بلغه الداري.

وشكك خليل زادة أيضا في عدم قدرة باكستان على العثور على عبد اللطيف حكيمي المتحدث باسم طالبان الذي إجرى مقابلات من مدينة كويتا الباكستانية وكرر دعوة باكستان لبذل المزيد لتعقب قادة طالبان.

وقال: من المهم للغاية لباكستان أن تبذل قصارى جهدها بشكل جدي،نجاح أفغانستان هو لمصلحة باكستان ايضا." وأثنى خليل زادة على جهود حكومة الرئيس الباكستاني برويز مشرف في المساعدة في اعتقال زعماء تنظيم القاعدة الذي يتزعمه اسامة ابن لادن ، لكنه أضاف: نطالبهم بشن حملة واسعة النطاق لاعتقال المتطرفين من طالبان."

وشهدت الاسابيع الأخيرة تصاعدا في العنف المرتبط بطالبان في جنوب البلاد وشرقها المجاورين لباكستان مما زاد المخاوف بشأن أمن الانتخابات البرلمانية المقررة في ١٨ سبتمبر .

وكانت باكستان الداعم الرئيسي لطالبان أثناء الفترة التي قضتها الحركة في السلطة لكنها أصبحت في عام ٢٠٠١م حليفاً رئيسيا للولايات المتحدة في حربها العالمية على الارهاب.

ورغم ذلك فطالما شكا المسؤولون الامريكيون والأفغان من ان المسلحين قادرين على شن هجمات في أفغانستان ثم التسلل وعبور الحدود الى باكستان.

اليوم .. انتخابات رئاسية في غينيا بيساو

■.. بيساو/(رويترز)

يتوجه الناخبون في غينيا بيساو الى صناديق الاقتراع اليوم لانتخاب رئيس جديد وانهاء الحكم الانتقالي الذي استمر عامين والذي أعقب انقلاب ابيض في ذلك البلد الصغير الواقع في غرب البلاد.

وشاب فترة الاعداد للانتخابات مخاوف من وقوع اضطرابات بعد أن اعلن الحاكم المخلوع كومبا بالا واحد المرشحين الرئيسيين نفسه الرئيس الشرعي للبلاد الشهر الماضي وقال انه لم يترك السلطة في عام ٢٠٠٣ إلاّ تحت ضغوط.

وقال جواكيم شيسانو المبعوث الخاص لكوفي عنان الامين العام للامم المتحدة لغينيا بيساو ورئيس موزامبيق السابق: "ادعو كل الناخبين في غينيا بيساو الى ممارسة حقهم في ١٩ يونيو بتحضر.

ويوجد ثلاثة رؤساء سابقين بين ١٣ شخصا رشحوا نفسهم في الانتخابات في هذا البلد الفقير حيث تعد الانقلابات والثورات احد ملامح الحياة السياسية منذ الاستقلال عن البرتغال عام ١٩٧٤م.

قرر حجب نصف المساهمات المالية الامريكية للمنظمة الدولية

الكونجرس يزيد من ضغوطه على الأمم المتحدة

■.. واشنطن/ا.ف.ب/

تبنى مجلس النواب الامريكي قراراً بحجب نصف المساهمات المالية الامريكية في موازنة الامم المتحدة في حال لم تجر المنظمة اصلاحات داخلها، على الرغم من معارضة الادارة الامريكية لهذه الخطوة.

واعترضت الادارة الامريكية على القرار المذكور معتبرة أنه من غير المقبول ان يطلب الكونجرس منها تجميد ٥٠٪ من مساهمات الولايات المتحدة في موازنة الامم المتحدة.

ويفضل البيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية عادة اعتماد مقاربة اكثر دبلوماسية في التعامل مع اي خلل داخل المنظمة الدولية.

وصوت ٢٢١ نائبا امريكيا لصالح هذا القرار مقابل ١٨٤ عارضوه.

وواشنطن هي أهم ممول للامم المتحدة بحيث تصل مساهمتها في موازنة المنظمة العالمية البالغة ١,٨٢ مليار الى ٤٣٨ مليون دولار.

وكان النقاش في مجلس النواب مناسبة لنواب من مختلف التوجهات السياسية ان يوجهوا انتقادات لاذعة للامم المتحدة التي هزتها سلسلة من الفضائح في الاشهر الماضية وتحديدا في ما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

وقال رئيس الغالبية الجمهورية طوم ديلاي انه بدلا من العمل على تجنيب الاجيال المقبلة آفة الحرب، فإن المنظمة بضعفها وترددها ساهمت في تعزيز اللجوء الى الحرب.

اما الرجل الثاني في المعارضة الديمقراطية /ستاني هوير فقال انه من مصلحة الولايات المتحدة ان تسدد مساهمتها في موازنة الامم المتحدة محذرا من ان قرار حجب نصف الاموال قد يمنع الولايات المتحدة من دعم مهمات حفظ السلام.

وصرح المتحدث باسم البيت الابيض /سكوت ماكليلان الخميس ان القرار مثير للقلق داعيا المشرعين الى اعادة النظر فيه.

وقال نائب مقاطعة ايلينوي الجمهوري هنري هايد: حان الوقت لنقول بضمير مرتاح كفى.

وأضاف: العتب لن يحول الخاطئين الى قديسين والتنبيهات اللطيفة والاعتراضات الخجولة لن تجدي نفعا.

مشيرا الى ان الامر يتطلب اجراءات اكثر صرامة.

وانتقد كوفي عنان قرار مجلس النواب الامريكي.

معتبرا إياه غير منتج وانه قد يهدد المؤتمر الذي سينعقد في سبتمبر لمناقشة الاصلاحات ومن بينها مسالة اضافة مقعدين دائمين الى مجلس الامن.

وقد ادان القرار ثمانية سفراء أمريكيين سابقين لدى الامم المتحدة من الجمهوريين والديمقراطيين.

واذا تمت الموافقة النهائية على القرار سيؤدي تطبيقه الى اقتطاع ٢٢٠ مليون دولار من الاموال المقدمة الى الامم المتحدة إذا ما فشلت المنظمة العالمية في تطبيق ٣٢ من اصل ٣٩ اجراء اصلاحيا منها اجراء تعديلات داخل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في جنيف التي تضم بين اعضائها كوبا وزيمبابوي.

وقد تم التصويت على القرار في ظل مواجهة بين الجمهوريين والديمقراطيين حول تعيين المسؤول في الخارجية الامريكية جون بولتون سفيرا أمريكيا لدى الامم المتحدة.

وقد أثار اقتراح تعيين بولتون جدلا .. بين الحزبين لدرجة ان الولايات المتحدة ما زالت من دون سفير معتمد لدى الامم المتحدة منذ خمسة أشهر.

واعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ انها تعمل على مشروع خاص بها يتعلق بالاصلاحات داخل الامم المتحدة.

جولة ثانية لحسم اسم الرئيس الجديد

مفاجآت الرئاسة الإيرانية تثير خلافاً بين "الداخلية" و"صيانة الدستور"

■ طهران/ وكالات

تدخل الرئيس الإيراني محمد خاتمي أمس في الخلاف بين مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية حول نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت أمس الأول، مشيراً إلى أن النتائج الرسمية الوحيدة هي تلك الصادرة عن الوزارة.

وبدأ الجدل بين الجانبين عندما أعلن مجلس صيانة الدستور المكلف الإشراف على الانتخابات النتائج الأولية للانتخابات، في وقت تعتبر وزارة الداخلية المكلفة تنظيم الانتخابات، بأن هذا الأمر يقع ضمن إطار صلاحياتها.

وقال خاتمي: عن النتيجة الوحيدة الرسمية هي تلك التي تعلنها وزارة الداخلية.

وأضاف: اتفقنا على ألا يقوم مجلس صيانة الدستور باي إعلان حول هذا الموضوع، وتشتبه وزارة الداخلية باحتمال قيام مجلس صيانة الدستور بمناورة ما لمصلحة مرشح من المحافظين المتشددين ضد مرشح آخر قد يكون في موقع أفضل منه.

وحصلت مواجهات عديدة خلال عهد خاتمي بين وزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور أبرزها في ٢٠٠٤م عندما رفض مجلس صيانة الدستور ترشيحات أكثر من ألفي مرشح إلى الانتخابات التشريعية معظمهم من الإصلاحيين.

ويملك مجلس صيانة الدستور صلاحية وقف العملية الانتخابية في أي وقت أو إبطال النتائج.

ياتي هذا في ما كذب الناخبون الإيرانيون التوقعات، كما تنبأ رئيسهم المنتهية ولايته محمد خاتمي، فخرجوا إلى صناديق الاقتراع، وخالفوا ترجيحات الاستطلاعات والتحليلات حول الأوفر حظاً في المعركة الرئاسية وزادوا من غموض الاستحقاق المقبل على دورة ثانية مفتوحة بدورها على كل المفاجآت.

ولعل أبرز المفاجآت تكمن في ترتيب الأصوات التي حصل عليها المرشحون، إذ تدل الأرقام الأولية الصادرة أمس عن مصادر رسمية بعد فرز حوالي ٨٠٪ من الأصوات، أن الرئيس الإيراني السابق، أكبر هاشمي رفسنجاني لا يزال في الطليعة ويتنافس عمدة طهران محمود احمدي نجاد ورئيس مجلس الشورى السابق مهدي كروبي على المركز الثاني.

وكان كروبي واحمدي نجاد يحتلان مراكز أدنى بكثير في استطلاعات الرأي السابقة للانتخابات التي كانت تشير إلى أن المركز الثاني سيكون من نصيب قائد الشرطة الإيرانية السابق محمد باقر قاليباف ينافسه عليه المرشح الإصلاحي مصطفى معين.

ويشرح مستشار الرئيس الإيراني محمد علي ابطحي هذه النتيجة بأن المحافظين شكلوا ائتلافاً لصالح احمدي نجاد.

وقال لوكالة فرانس برس: كان عدد كبير من المحافظين راغبين بالتوصل إلى مرشح واحد يمثلهم قبل الانتخابات من دون أن تسفر هذه الرغبة عن اتفاق رسمي بينهم، فحصل اتفاق سري خلال الانتخابات على احمدي نجاد.

وخاض السباق الرئاسي ثلاثة محافظين متشددين كانوا جميعهم ضباطاً في حراس الثورة الباسيج، وهم نجاد وقاليباف ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون السابق علي لاريجاني.

أما بالنسبة إلى التقدم غير المتوقع الذي سجله كروبي فقال ابطحي أن أصوات المؤيدين للإصلاحيين توزعت بين رفسنجاني وكروبي ومعين، بينما أصوات المحافظين لا تزال على حالها من حيث العدد منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة مروراً بالانتخابات البرلمانية والبلدية، وقد صبت لصالح احمدي نجاد.

وأضاف: لقد ارتفعت أسهم كروبي لأن كثيرين يريدون الإصلاح، ولكنهم يريدون تجنب حصول صراع، الأمر الذي كان يمكن أن يحصل إذا وصل معين.

كما أشار إلى أن الوعد الذي أطلقه خلال حملته الانتخابية بدفع مبلغ ٥٠٠ ألف ريال إيراني (٥٥ دولاراً) شهرياً لكل شاب تجاوز الثامنة عشرة لمساعدة الشبان العاطلين عن العمل قد يكون ترك تأثيره أيضاً.

وعما إذا كان تقدم كروبي الذي ينتمي إلى حزب روحانيو مبارز، حزب الرئيس الإيراني، يعني انتصاراً لخاتمي، قال محمد علي أبطحي: إن انتصار كروبي أو معين أو نائب الرئيس الإيراني محسن علي مهر زاده يعني انتصاراً لخاتمي.

ويطلق على كروبي لقب شيخ الإصلاحات، ويعتبر قريباً من الرئيس الإيراني، وقد حاول عام ٢٠٠٤م مع خاتمي منع إبطال ترشيحات الإصلاحيين إلى الانتخابات التشريعية من دون جدوى.

وتتمثل مفاجأة أخرى في نسبة المشاركة التي بلغت، بحسب مصادر قريبة من وزارة الداخلية ٦٨٪.

وأجمعت الصحف والمحللون على أن سبب هذه التعبئة هو دعوة النظام الإيراني مواطنيه إلى التصويت بكثافة للرد على الشيطان الأكبر، أي الولايات المتحدة التي شككت بديمقراطية الانتخابات.

إلا أن أنصار المرشحين يتوقفون أيضاً عند التعبئة التي حصلت خلال الساعات الأخيرة لصالح هذا أو ذاك.

وفي هذا الإطار، يقول صحافي إيراني يعمل لتلفزيون أجنبي في طهران- رفض الكشف عن هويته- أن قسماً كبيراً من الناخبين غير المبالين بالانتخابات والمحبطين من خيبات الأمل التي عاشوها خلال عهد خاتمي سارعوا إلى صناديق الاقتراع بعد أن لمسوا وجود خطر جدي بوصول أحد المحافظين المتشددين إلى الرئاسة.

وتدور علامة الاستفهام الأخيرة حول ما ستحمله الدورة الثانية التي قد تشهد بحسب تعليق أحد المراقبين، المفاجأة الكبرى المتمثلة بهزيمة رفسنجاني، المرشح الأوفر حظاً حتى ساعات قليلة مضت، وهذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩٧٩م التي لا تسفر فيها الانتخابات عن فائز في الجولة الأولى.